http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1421) السنة السادسة - الثلاثاء (27) كانون الثاني 2009

هنأ كلينتون وجونز

طالباني يعبر لأوباما عن أمله في عهد جديد من الشراكة القوية

بغداد / المدى

عبر رئيس الجمهورية جلال طالباني للرئيس الاميركي باراك اوباما عن امله في علاقات اكثر تطورا بين االبلدين خلال ولايته الانتخابية وتدشين عهد جديد من الشراكة القوية الفعالة في جميع الميادين .

جاء ذلك في رسالة وجهها طالباني لاوباما بمناسبة تسلمه مهام منصبه قال فيها «ان الثقة التي وضعها فيكم الشعب الأميركي الصديق تجسد مدى تقديره لخصالكم الإنسانية النبيلة ولمؤهلاتكم السياسية الرفيعة كما تعكس ما يعقده الشعب الأميركي على قيادتكم الجديدة، من آمال وتطلعات بمستقبل أفضل».

واضاف «أن الدفاع النبيل عن القضايا الإنسانية العادلة والقيم المثلى للحرية والديمقراطية هي جزء عريق من تقاليد شعبكم المجيد الذي قدم تضحيات كبيرة لردع العدوان والطغيان في الحرب العالمية الأولى والثانية وفي أفغانستان والعراق».

واكد طالباني لاوباما ان الشعب العراقي العريق في حضارته وقيمه الإنسانية الأصيلة «لن ينسى شهداءكم وما بذلته الولايات المتحدة في سبيل تحريره من الظلم والطغيان ومواجهة الإرهاب وتجفيف منابعه». وقال «أن الشعب العراقي يشاطر شعبكم الصديق الإيمان والدفاع عن القيم الإنسانية العليا المتمثلة بالحرية والمساواة والعدالة والحرص على تجاوز الانقسامات واعتماد مبادئ الديمقراطية والحوار البناء نهجا لحل الخلافات والسير قدما نحو مستقبل مشرق».

وعبر طالباني لاوباما عن امله في ان تشهد اواصر العلاقات العراقية الاميركية في عهده المزيد من التعزيز والتطوير على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والأمنية بما يؤمن دعم الاتفاقيات التي تمت بين الحكومتين العراقية والأميركية.

وشدد بالقول «عزمنا القوي على المضي قدما في نهجنا السابق بالعمل سوية معكم لتطوير شراكة متميزة في شتى المجالات والسير بها الى ارفع المستويات في جو من التشاور المتواصل والتضامن الفعال لنصرة القيم المشتركة التي نؤمن بها وفي صدارتها ترسيخ حقوق الانسان وصون كرامته في ظل الديمقراطية والعدالة وروح التسامح والمحبة والأخوة».

كما قال طالباني في رسالة اخرى الى وزير الخارجية الاميركية هيلاري كلينتون «لقد تابعنا باهتمام بالغ ما ميز مسيرتكم المهنية من دفاع نبيل عن القضايا الانسانية العادلة، وقيم التعاون والتأكيد على أهمية الجهود الدولية المشتركة في مواجهة التحديات التي تهدد الأمن والسلام الدوليين».

واضاف «إننا إذ نتمنى لكم التوفيق والنجاح في عملكم الجديد، نتطلع الى تعزيز أواصر الصداقة والتعاون المشترك بين العراق والولايات المتحدة في جميع الميادين، بما يؤمن علاقات وطيدة متنامية من أجل تحقيق ما تتطلع اليه شعوبنا من استتباب شامل للأمن والنهوض بالتنمية والتقدم والإزدهار، وتعزيز الانفتاح بين الحضارات والأديان بما يكفل القضاء على نَزعات التطرف والارهاب، ويضمن الاساس السليم لنظام عالمي تسوده روح السلام والتعاون واحترام حقوق الانسان ومبادئ الديمقراطية والشرعية الدولية».

وفي رسالة ثالثة الى مستشار الأمن القومي الأميركي الجنرال جيمس لوغان جونز قال طالباني «ان توليكم لمهمة الأمن القومي في الولايات المتحدة وفي ظل الظروف الدولية الراهنة يتطلب التزاما دوليا مشتركا بمبادئ التعاون في مواجهة العنف والإرهاب. ونؤكد لكم أن العراق الذي عانى الأيام السود التي استباح فيها الارهابيون والتكفيريون دم العراقيين الابرياء يقف في مقدمة الدول التي تساند جهودكم في الحرب على الارهاب وتدعيم ركائز الأمن والسلم الدوليين».

حدد متوسط الانفاق الشهري بمليون دينار

البنك الدولي يعرض نتائج مسح اجتماعي واقتصادي للأسر العراقية

بغداد /المدى

أظهرت نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسر العراقية أن متوسط إنفاق الأسرة الشهري بلغ مليوناً وألف دينار عراقي بأسعار السوق، مع ارتفاع واضح في الإنفاق على المسكن الذي استحوذ على ٢٩ بالمئة .

وأظهر المسح الذي نفذته مجموعة البنك الدولي، وشمل ١٨١٤٤ أسرة في عام ٢٠٠٧، أن الإنفاق على المواد الغذائية تراجع الى ٣٥ر٦ بالمئة مقابل ٥٠ر٢ بالمئة في عام ١٩٨٨ و٦١ر٧ بالمئة في عام ١٩٩٣ .

كما أظهر المسح الذي أعلنت نتائجه مجموعة البنك الدولي في مؤتمر صحفي عقد في العاصمة الأردنية عمان، الاحد، أن متوسط الإنفاق الفردي الشهري بلغ ١٤٦ إلف دينار بأسعار السوق الجارية .

وبين المسح أن متوسط دخل الأسرة الشهري بأسعار السوق الجارية بلغ ٩٥٢ الف دينار عراقي بينما بلغ معدل الدخل الفردي الشهري نحو ١٣٩ ألف دينار .

وأظهر المسح أن ٩٩ر٨ بالمئة من الأسر لديها بطاقة تموينية يدفع الفرد لقاء حصوله على مفرداتها ٧٥٧ دينارا عراقيا كما أظهر المسح أن ٣٨ بالمئة من الأسر العراقية بذمتها قروض أو سلف جاءت ٦٨ بالمئة من هذه الحالات لتغطية شراء حاجات استهلاكية وسلع معمرة و١٠ بالمئة لتغطية حالات العلاج .

وقال مدير دائرة الشرق الأوسط في مجموعة البنك الدولي هادي العربي أن نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسر في العراق يوفر قاعدة معلومات شاملة وراهنة تستطيع المؤسسات الحكومية ومراكز الأبحاث والأوساط الاكاديمية استخدامها من أجل فهم أفضل لمدى الفقر في العراق ولتوزيعه الجغرافي وعوامله.

وأكد العربي أن نتائج تقرير الجداول ستمكن الحكومة العراقية من رسم سياسة علمية لتحسين الظروف المعيشية للعراقيين .

وقال العربي «حان الوقت لعكس محنة العراق والسعي الى أن يتوفر لمواطنيه ما يستحقونه من الأمن والاستقرار السياسي والخدمات عامة الموثوقة والنمو الاقتصادي والإصلاح وإعادة تعمير البنى التحتية» .

وأكد أن «بعض نتائج المسح مثيرة للقلق، فمؤشرات التنمية البشرية التي كانت على مستوى جيد في الماضي القريب قد انخفضت الى القاع في ميادين مثل الالتحاق بالدراسة الثانوية وتلقيح الاطفال حيث يأتي العراق الآن في مرتبة ادنى من بعض الدول الأفقر في العالم» .

واشار الى أن العراقيين «يعانون ظروفاً بيئية مؤذية في أماكن وجودهم مثل مصارف المجاري المفتوحة والنفايات والإنارة غير الكافية أما بالنسبة للكهرباء فإن الشبكة هي المصدر الأساس لثلاثة ارباع السكان لكنها توفر ما معدله ٨ ساعات في اليوم بناء عليه يشترك المواطنون بمولدات مكلفة لتأمين الكهرباء في ساعات التقنين» .

كما أشار الى المشروعات التي يديرها البنك الدولي حالياً في العراق والتي «تصل الى ١٦ مشروعا ممولا من صندوق الائتمان العراقي، حيث بلغت ٦ر٤٧١ مليون دولار لبناء المدارس وعيادات صحية وتحسين شبكة الامن الاجتماعي والتزويد بالمياه والصحة عامة والري وصرف المياه، وهناك خمسة مشاريع أخرى قيد التنفيذ قيمتها ٥ر٥٠٨ مليون دولار يمولها البنك الدولي تشمل قطاعات التربية والطرق والكهرباء والتزويد بالمياه» .

وقال مندوب وزارة التخطيط والتعاون الانمائي مهدي العلاق إن نتائج المسح ستوفر لمتخذي القرار في الحكومة العراقية إعداد ستراتيجية للتخفيف من مستويات الفقر في العراق .

وأكد أن إنجاز بيانات إحصائية منهجية هو «ثمرة شراكة تقنية بين الحكومة العراقية والبنك الدولي» .

وعرض العلاق أبرز مؤشرات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسر في العراق في عام ٢٠٠٧ ومنهجياته والمعوقات التي واجهت الباحثين الميدانيين وطرق التغلب عليها.

قائد أميركي يؤكد استمرار مشاريع الإعمار في العراق بعد انسحاب قوات بلاده

بغداد/المدى

أكد القائد العام لفرقة منطقة الخليج التابعة للجيش الأميركي في العراق اللواء مايكل أير أن مشاريع الإعمار التي تقوم بها الفرقة سوف تستمر بعد انسحاب الجيش الأميركي بالتعاون مع الحكومة العراقية والوكالات الأميركية العاملة في العراق.

وقال اللواء أير خلال مؤتمر صحافي مشترك عقده مع مدير البرامج في فرقة منطقة الخليج ريتشارد هانكوك الذي عقد في بغداد الأحد.

«سنستمر في التركيز على مهامنا هنا التي تهتم بعمليات البناء التي بدأت في العراق وسنعمل على ذلك بالتعاون مع الحكومة العراقية وكذلك مع الوكالات الأميركية العاملة في العراق».

وأشار مدير البرامج في فرقة منطقة الخليج ريتشارد هانكوك إلى أن مشاريع الإعمار القادمة ستعتمد على تمويل الحكومة العراقية بعد أن كانت الحكومة الأميركية تمول جزءا كبيرا منها:

«معظم تمويل مشاريعنا سيكون من قبل الحكومة العراقية وخصوصا المشاريع الكبرى نحن لم نتأثر من جهة التمويل ولكن في المستقبل سيكون اعتمادنا في التمويل المالي على الحكومة العراقية أكثر من الحكومة الأميركية ولدينا بعض المشاريع سننجزها بغض النظر عن جهة التمويل».

وبيّن هانكوك أهم المشاريع التي أنجزتها فرقة منطقة الخليج خلال الفترة الماضية.

«خلال هذا الأسبوع قمنا بإهداء معمل لمعالجة المياه في مدينة الصدر يوفر ماء الشرب لأكثر من ٢٥٠ ألف شخص وقمنا بزيادة الطاقة الإنتاجية لمحطة القدس لتوليد الكهرباء بمعدل ١٨٠ ميكا واط وهذا يعني توفير الطاقة الكهربائية لـ ١٨٠ الف منزل، وفي مجال الرعاية الصحية قمنا بتسليم وزارة الصحة ١٣٢ مركزا للرعاية الصحية و٤١ مستشفى، وقمنا ببناء وتجديد أكثر من ١١٠٠ مدرسة في مناطق مختلفة من العراق».

يشار إلى أن الفرقة تسلمت مهام إعادة اعمار العديد من المشاريع في العراق في ٢٥ من شهر كانون الثاني عام ٢٠٠٤.

الخميس موعداً نهائياً لحملات الاحزاب الدعائية .. وامكانية حصول المراة على كوتا ٣٣٪

بغداد-المحافظات / هشام الركابي والوكالات

حددت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات الخميس المقبل موعدا نهائيا للحملات الدعائية للأحزاب المشاركة في انتخابات مجالس المحافظات. وكشفت عن احتمال ان تقفز كوتا المرأة الى ما يقارب الـ٣٣٪ وفق القانون إذا ما فازت القوائم الكبيرة او ان تقل عن ذلك وفقا لمجريات الانتخابات المقبلة.

وفي غضون ذلك، وصفت تقارير صادرة عن منظمات انسانية واحزاب سياسية ومرشحين الإجراءات الحكومية المتخذة للحد من ظاهرة التزوير في الانتخابات بانها تنذر بـ«كارثة» سياسية واجتماعية.

وقال قاسم العبودي عضو مجلس المفوضين بحسب وكالة «اكا نيوز» إن المفوضية حددت الخميس موعدا نهائيا لإيقاف الحملات الانتخابية التي بدأت في الثامن من كانون الأول الماضي في جميع محافظات العراق، مشددا على ضرورة التزام الأحزاب والكيانات السياسية بالموعد المقرر وإيقاف حملاتها في جميع وسائل الإعلام المسموعة والمقروءة والمرئية.

وأكد العبودي أن المفوضية ستراقب جميع الكيانات السياسية وستقوم بمحاسبة الكيان السياسي الذي يقوم بمخالفة قوانين الحملة الانتخابية ويستمر في الدعاية الانتخابية بعد الساعة السابعة من صباح الخميس المقبل أي قبل يومين من موعد الاقتراع. كاشفا عن احتمال عدم حصول المرأة على الكوتا التي كان من المقرر أن تخصص لها في مقاعد مجالس المحافظات مؤكدا ان القانون لم يحدد السقف بـ٢٥٪ وانه قابل للزيادة وفقا لظروف الاقتراع وعدد الاصوات.

ونفى العبودي في وفق ما اورده «راديو سوا» وجود نص قانوني صريح في قانون انتخابات مجالس المحافظات يخصص للنساء نسبة الـ ٢٥ بالمئة من عدد المقاعد، موضحا ذلك بالقول «القانون صريح ولم يحدد نسبة صريحة، ونص على أن تكون امرأة في نهاية كل ثلاثة، لم يقل ٢٥ بالمئة أو ٣٠ بالمئة حتى نحن نحرص على جبر الكسر العشري هذا وفق القانون. أنا في تصوري أن هذا النص فيه ضمانة جيدة للنساء قد تقفز إلى ٣٠ أو ٣٣ بالمئة إذا ما فازت طبعا القوائم الكبيرة. هنالك إمكانية أن تقل النسبة عن ٢٥ بالمئة في حال فوز القوائم المنفردة أو فازت القوائم بمقعدين أو أقل».

وأكد العبودي أن التقارير الأمنية الواردة إلى المفوضية من قبل الأجهزة الأمنية العراقية تؤكد أن جميع المناطق الانتخابية مهيأة لخوض انتخابات مجالس المحافظات : «من الناحية الأمنية نتابع مع اللجنة الأمنية الموجودة والممثل فيها جميع الوزارات الأمنية جميع المؤشرات عن الوضع الأمني لجميع المحافظات مطمئنة وجيدة لا تنذر بشئ سيء».

وفي ذات السياق، قرر مجلس المفوضين في المفوضية تحديد مهلة سبعة ايام لمرشحي الكيانات السياسية المشاركة في انتخابات مجالس المحافظات لازالة ملصقات الحملة الدعائية، يبدأ بعد مرور ثلاثة ايام من يوم الاقتراع.

وقال البيان صادر عن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات تلقت المدى نسخة منه ان المفوضية ستقوم وبالتنسيق مع امانة بغداد والبلديات المختصة بوضع خطة خاصة لازالة هذه الملصقات وتنفيذ من قبل امانة بغداد والبلديات المختصة وعلى نفقة الكيانات السياسية على ان تستقطع تكلفة ذلك من التأمينات المالية المودعة لدى المفوضية .

وقال مرصد الحريات والحقوق الدستورية، الاثنين، إن ما وصفه بضعف إجراءات الحد من ظاهرة التزوير في انتخابات مجالس المحافظات المقرر اجراؤها في نهاية الشهر الجاري ينذر بـ"كارثة" سياسية واجتماعية.

وأوضح المرصد في بيان تلقت (المدى) نسخة منه أن مفوضية الانتخابات "لم تبادر باتخاذ خطوات فعلية تحد من هذه الظاهرة الخطيرة، حيث خلت جميع الانظمة والاجراءات والقرارات التي اصدرتها من اية معالجات واقعية تتناسب مع حجم هذه المشكلة التي لها اثار سلبية على مستقبل العراق".

ومرصد الحقوق والحريات الدستورية (MRFC) منظمة انسانية غير ربحية وتعمل على رصد الانتهاكات التي يتعرض لها المواطنون وتصنيفها عبر قاعدة بيانات خاصه و اصدار تقارير (شهرية – نصف سنوية – سنوية).

واستنتج المرصد ذلك عبر مراجعة «القواعد والاجراءات التي اتخذتها المفوضية" والتي تم نشرها في موقعها الالكتروني، إذ "لم نجد اية مبادرات او قوانين او انظمة تهتم في الحد من ظاهرة التزوير المتوقعة في الانتخابات القادمة على الرغم من جميع المؤشرات التي ظهرت والتي ترجح حدوث عمليات تزوير بنسبة يمكن ان تكون كبيرة وفي جميع المحافظات».

وأضاف المرصد أن المفوضية تتمتع «بصلاحيات واسعة النطاق سواء على مستوى تنفيذ القوانين اوعلى مستوى تشريع الانظمة التي لها قوة والزامية القانون، أما النظام رقم ١٤ لسنة ٢٠٠٨ والذي جاء نسخا عن ما نص عليه قانون الانتخابات رقم ٣٦ لسنة ٢٠٠٨ والذي وضع بعض العقوبات وفي حدها الادنى والتي لا تكفي لأن تعالج ظاهرة التزوير».

وأشار إلى أن ظاهرة التزوير يمكن ان تحدث خلال ثلاث مراحل، الأولى هي «مرحلة ما قبل اجراء عملية الاقتراع»، والتي «يمكن من خلالها البدء بعملية التزوير او في الاقل تهيئة مستلزمات واقعة التزوير وعند مراجعة الاجراءات المتبعة من قبل المفوضيه وجدنا انها اجراءات ضعيفة ومن الممكن اختراقها».

ودعا المفوضية الى ممارسة «دور فعال في هذه المرحلة للحد من تعثر عمل لجانها».

وتابع أن المرحلة الثانية هي «مرحلة الاقتراع وهي من اهم المراحل والتي يمكن من خلالها الحد والقضاء على ظاهرة التزوير، فكلما كانت الاجراءات المتخذة من قبل المفوضية مشددة كلما ادى ذلك الى نتائج ايجابية، فالمفوضية يمكن لها اتخاذ اجراءات سريعة وصارمة من خلال توجية العقوبات اللازمة لموظفيها والمتعاقدين معها في حالة تهاونهم».

وبين أن المرحلة الثالثة هي «مرحلة الفرز والعد واعلان النتائج، وتعد هذه المرحلة جزءا متمماً للمراحل السابقة والتي لها اهمية كبيرة في القضاء على التزوير في حال تم ضمان نزاهتها، وما تم رصده ان تأخر المفوضية في اعلان النتائج سيكون له اثر بالغ في تسهيل عملية التزوير وقلب ارادة الناخبين».

ودعا المرصد مفوضية الانتخابات إلى الحد من هذه الظاهرة وذلك بأن «تصدر قرارا فوريا تحدد بموجبه ان يكون موعد اعلان النتائج خلال الاربعة والعشرين ساعة الاولى من اجراء عملية الاقتراع».

وفي ذات السياق، كشف نائب الأمين العام للحزب الإسلامي العراقي إياد السامرائي عن مشاركة مراقبين دوليين في الإشراف على سير انتخابات مجالس المحافظات نهاية الشهر الجاري، معربا عن اعتقاده بحصول خروق في العملية الانتخابية.

وأوضح قائلا: «ربما سوف نشهد جملة خروق ولهذا نحن كنا من أوائل المطالبين بالمراقبين الدوليين وبحسب علمي، توفر عدد من الأجانب والدول الإسلامية، سيتولون الإشراف على العملية الانتخابية وهذا سوف يعطي امكانية ضمان نزاهة الانتخابات لنتجاوز الأخطاء التي رافقت الانتخابات النيابية السابقة».

وانتقد عضو مجلس محافظة الديوانية عبد مسلم الغزي المفوضية العليا للانتخابات، متهما إياها بما وصفه بالتقصير في منع الانتهاكات التي ترتكبها الأحزاب المتنفذة في الحكومة، والتي تستخدم صلاحيات السلطة التنفيذية في حملاتها الانتخابية حسب قوله.

وتباينت اراء السياسيين حول كثرة عدد مرشحي انتخابات مجالس المحافظات والتي من المزمع اجراؤها نهاية الشهر الجاري في العراق حيث اوضح النائب في البرلمان العراقي عن كتلة الائتلاف العراقي الموحد على الاديب ان كثرة المرشحين ينم عن غياب الوعي السياسي.

واشارالاديب في حديث لـ(المدى) الى ان من رشحوا للانتخابات لايهدفون من ورائها سوى السلطة والنفوذ، لافتا ان كثرة المرشحين يمثل الان صورة من صور الديمقراطية الموجوده في البلاد بعد نهاية الدكتاتورية وعهود الاستبداد . وبشان غياب البرامج الانتخابية لبعض المرشحين اوضح القيادي في حزب الدعوة الاسلامية (جناح المالكي) عندما تكون السلطة هي الغاية والهدف فان البرامج الانتخابية تكون متشابهة والشعارات المرفوعة تحمل نفس العناوين.

واشار النائب عن كتلة التحالف الكردستاني محمود عثمان الى ان تعدد المرشحين شيء صحي وايجابي لكنه في نفس الوقت قد يحدث ارباك لدى الناخب حيث يشاهد هذا الكم الهائل من المرشحين غير المعروفين مما قد يخلق له التشتت وعدم الاستقرار على مرشح معين.

واوضح عثمان في تصريح خص به (المدى) ان بروز مجموعات صغيرة في المنافسة السياسية تعمل على تقليل هيمنة الاحزاب والقوى السياسية الكبرى. مبينا ان السمة البارزة لدى اغلب المرشحين تبين عدم تمتعهم بخبرة وحنكة سياسية من خلال قلة معرفتهم بالبرامج الانتخابية وكيفية ايصالها الى الناخب.

وعبر عثمان عن امله في ان تكون المرحلة القادمة هي بداية الطريق نحو الاستقرار السياسي والامني في العراق من خلال تعزيز النواحي الديمقراطية وتغيير العناوين السياسية وعدم احتكار البعض للمناصب القيادية في البلاد.

من جانبه وصف المحلل السياسي عباس الياسري كثرة المرشحين بالفوضى السياسية لعدم وجود الضوابط المحددة للترشيح على الرغم من التشريعات التي اقرها البرلمان مؤخرا في هذا المجال.

واشار الياسري في اتصال مع (المدى) ان المميز في هذه الانتخابات كثرة المجموعات الصغيرة والتي تهدف الى الوصول الى المناصب القيادية في البلد بعد اقتصارها على القوى الكبرى والمعروفة . واوضح ان عدد المقاعد المحددة لمجالس المحافظات هي ٤٤٣ في حين ان عدد المرشحين بلغ اكثر من ١٥ الف وخمسمئة. مؤكدا ان اهداف بعض المرشحين تنحصر في الترشيح فقط.

وعد الياسري كثرة المرشحين بقلة النضوج السياسي وعدم الخبرة في هذا المجال ، والمح الى ان الكثرة في المرشحين ستلجأ الناخب الى التصويت للقوى السياسية المتنفذة في العراق لعدم خبرتهم بالمرشحين الجدد الذين لم يوضح أي احد منهم عن برامجهم السياسية وما الذي سيقدموه للمواطن العراقي خصوصا وان العراقي بحاجة الى وعود صادقة وقريبة من الواقع بعد الاحباط الذي اصابه من الانتخابات الماضية.